

ملخص بيان المعلومات
البنك المغربي للتجارة الخارجية
- BMCE BANK -



إصدار اقتراض سندات تابعة مدرجة وغير مدرجة
المبلغ الإجمالي للإصدار: 2 000 000 000 درهم
الأجل: 10 سنوات

الحد الأقصى	الشرط "A" (سندات قارة وغير مدرجة)	الشرط "B" (سندات قابلة للمراجعة وغير مدرجة)	الشرط "C" (سندات قارة ومدرجة)	الشرط "D" (سندات قابلة للمراجعة ومدرجة)
2 مليار درهم	2 مليار درهم	2 مليار درهم	2 مليار درهم	2 مليار درهم
عدد السندات	20 000	20 000	20 000	20 000
القيمة الاسمية	100 000 درهم	100 000 درهم	100 000 درهم	100 000 درهم
قابلية تداول السندات	بالتراضي	بالتراضي	في بورصة الدار البيضاء	في بورصة الدار البيضاء
سعر الفائدة	قار، يحدد اعتمادا على سعر الفائدة لمدة 10 سنوات الذي يتم حسابه انطلاقا من المنحني الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2016	قار، يحدد اعتمادا على سعر الفائدة لمدة 10 سنوات الذي يتم حسابه انطلاقا من المنحني الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2016	قار، يحدد اعتمادا على سعر الفائدة لمدة 10 سنوات الذي يتم حسابه انطلاقا من المنحني الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2016	قار، يحدد اعتمادا على سعر الفائدة لمدة 10 سنوات الذي يتم حسابه انطلاقا من المنحني الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2016
علاوة المخاطرة	بين 90 و 100 نقطة أساس	بين 85 و 95 نقطة أساس	بين 90 و 100 نقطة أساس	بين 85 و 95 نقطة أساس
تسديد الأصل	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي	تسديد نهائي
ضمان التسديد	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان	بدون ضمان
الأجل	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات	10 سنوات
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية	مناقصة على الطريقة الفرنسية	مناقصة على الطريقة الفرنسية	مناقصة على الطريقة الفرنسية

فترة الاكتتاب: من 16 يونيو 2016 إلى 20 يونيو 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في بيان المعلومات

الهيئة المكلفة بتسجيل العملية

الهيئة الاستشارية

الهيئة الممركزة والمكلفة بالتوظيف



تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 والصادر في 21 شتنبر 1993 والمتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو العموم إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 09 يونيو 2016 تحت المرجع VI/EM/012/2016

تنبيه

قام مجلس القيم المنقولة بتاريخ 09 يونيو 2016 بالتأشير على المذكرة الإعلامية المتعلقة بإصدار للسندات من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية. ويمكن في كل حين الاطلاع على المذكرة الإعلامية المؤشر عليه من طرف مجلس القيم المنقولة بالمقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة الخارجية ولدى مستشارها المالي. كما يوضع المذكرة الإعلامية رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني لمجلس القيم المنقولة www.ammc.ma.

1. تقديم العملية
1. خصائص العملية :
تنبيه :

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعية. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعية على تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

خصائص الشطر "A" (سندات بسعر فائدة قار، لأجل 7 سنوات و مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قار غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليز) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	سندات تابعة لحاملها
المبلغ الأقصى للشطر	2 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	20 000 سند تابعي
القيمة الإسمية لكل سند	100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 16 يونيو 2016 إلى 20 يونيو 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	28 يونيو 2016
تاريخ الاستحقاق	28 يونيو 2026
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قار
	يحدد سعر الفائدة الإسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحتسب بالرجوع إلى المنحنى الثنائي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2016. تضاف إليه

علاوة المخاطرة بين 90 و 100 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب). سيتم نشر هذا السعر المرجعي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بتاريخ 14 يونيو 2016. ينشر سعر الفائدة الإسمي المعتمد داخل أجل أقصاه 23 يونيو 2016 من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.

طريقة الحساب يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 10 سنوات (أساس حسابي).

علاوة المخاطرة بين 90 و 100 نقطة أساس

الفوائد تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 يونيو من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 28 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية : القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي

تسديد الأصل سيخضع الشطر A غير المدرج في بورصة الدار البيضاء لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، تابعا للديون الأخرى.

التسديد المسبق

يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار .

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.

قابلية تداول السندات قابلة للتداول بالتراضي

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.

التمائل السابق لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع الشطر A والسندات التابعة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية في وقت سابق.

التمائلات اللاحقة إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي

السندات، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدًا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكنتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس المرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية إصدارها لاحقًا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.

رتبة الاقتراض

يلتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكنه إصدارها لاحقًا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

الإبقاء على الاقتراض في رتبته

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص، مهما كانت الأسباب.

ضمان التسديد

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

عين المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 6 يونيو 2016 السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتًا لحاملي السندات التابعة للأشطر A و B و C و D طبقًا للمقتضيات القانونية في هذا المجال، وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للأشطر A و B و C و D من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في نفس الكتلة الواحدة.

تمثيل كتلة حاملي السندات

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من تابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليز) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.	طبيعة السندات
سندات تابعة لحاملها	الشكل القانوني
2 000 000 000 درهم	المبلغ الأقصى للشطر
20 000 سند تابعي	العدد الأقصى للسندات المصدرة
100 000 درهم	القيمة الإسمية لكل سند
10 سنوات	أجل الاقتراض
من 16 يونيو 2016 إلى 20 يونيو 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية	فترة الاكتتاب
28 يونيو 2016	تاريخ الانتفاع
28 يونيو 2026	تاريخ الاستحقاق
100% أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب	سعر الإصدار
مناقصة على الطريقة الفرنسية	طريقة التخصيص
سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا	سعر الفائدة الإسمي
<p>بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2016 (دون احتساب علاوة المخاطر). تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 85 و 95 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب). سيتم نشر هذا السعر المرجعي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بتاريخ 14 يونيو 2016.</p> <p>ينشر سعر الفائدة الإسمي المعتمد داخل أجل أقصاه 23 يونيو 2016 من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.</p> <p>وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، وذلك خمسة أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي.</p> <p>ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ما بين 85 و 95 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب) ويتم تبليغه لحاملي السندات 5 أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي.</p>	
	طريقة الحساب
<p>عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد سعر الفائدة المرجعي المعتمد حسب الكيفيات التالية :</p> <p>- يحدد سعر الفائدة المرجعي بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بمنهج الاستقطاب الخطي في منحنى أسعار الفائدة للسوق الثانوية كما أصدره بنك المغرب، وذلك خمسة أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي.</p>	

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعاً (أساس حساباني) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

$$(((\text{السعر الحساباني} + 1) \wedge (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *)) - 1) \times k/360$$

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحساباني الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوماً

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ما بين 85 و 95 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب).

بين 85 و 95 نقطة أساس

علاوة المخاطرة

تاريخ تحديد سعر الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنوياً في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 يونيو من كل سنة.

ويتم تبليغه سعر الفائدة الجديد من طرف مؤسسة الإصدار لحاملي السندات في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية 5 أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي.

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنوياً تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 يونيو من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 28 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية :

$$\text{القيمة الإسمية} \times \text{سعر الفائدة الإسمي} \times \text{عدد الأيام المضبوط} / 360$$

تسديد الأصل

سيخضع الشطر B غير المدرج في بورصة الدار البيضاء لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي.

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، تابعا للديون الأخرى.

التسديد المسبق

يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار .

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقترضات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.

قابلية تداول السندات	قابلية للتداول بالتراضي															
التماثل السابق	لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة. لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع الشطر B والسندات التابعة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية في وقت سابق.															
التماثلات اللاحقة	إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لاحقاً بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، أن يجري تماثلاً لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحداً بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.															
رتبة الاقتراض	يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكنتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس المرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية إصدارها لاحقاً في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.															
الإبقاء على الاقتراض في رتبته	يلتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكنه إصدارها لاحقاً من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.															
ضمان التسديد	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص، مهما كانت الأسباب.															
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف															
تمثيل كتلة حاملي السندات	<table border="1"> <thead> <tr> <th data-bbox="1011 1534 1059 1570">عين</th> <th data-bbox="799 1534 879 1570">المجلس</th> <th data-bbox="596 1534 676 1570">الإداري</th> <th data-bbox="394 1534 474 1570">المنعقد</th> <th data-bbox="191 1534 255 1570">بتاريخ</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td data-bbox="1011 1585 1059 1621">6 يونيو 2016</td> <td data-bbox="799 1585 879 1621">السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات التابعة للأشطر A و B</td> <td data-bbox="596 1585 676 1621"></td> <td data-bbox="394 1585 474 1621"></td> <td data-bbox="191 1585 255 1621"></td> </tr> <tr> <td data-bbox="1011 1637 1059 1673">C و D</td> <td data-bbox="799 1637 879 1673">طبقاً للمقتضيات القانونية في هذا المجال. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للأشطر A و B و C و D من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في نفس الكتلة الواحدة.</td> <td data-bbox="596 1637 676 1673"></td> <td data-bbox="394 1637 474 1673"></td> <td data-bbox="191 1637 255 1673"></td> </tr> </tbody> </table>	عين	المجلس	الإداري	المنعقد	بتاريخ	6 يونيو 2016	السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات التابعة للأشطر A و B				C و D	طبقاً للمقتضيات القانونية في هذا المجال. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للأشطر A و B و C و D من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في نفس الكتلة الواحدة.			
عين	المجلس	الإداري	المنعقد	بتاريخ												
6 يونيو 2016	السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات التابعة للأشطر A و B															
C و D	طبقاً للمقتضيات القانونية في هذا المجال. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للأشطر A و B و C و D من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في نفس الكتلة الواحدة.															
القانون المطبق	القانون المغربي															
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء															

خصائص الشطر C (سندات بسعر فائدة قار مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من تابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.
الشكل القانوني	سندات تابعة لحاملها
المبلغ الأقصى للسندات المصدرة	2 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	20 000 سند تابعي
القيمة الإسمية لكل سند	100 000 درهم
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 16 يونيو 2016 إلى 20 يونيو 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	28 يونيو 2016
تاريخ الاستحقاق	28 يونيو 2026
سعر الإصدار	100% أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية
سعر الفائدة الإسمي	سعر فائدة قار
	يحدد سعر الفائدة الإسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 10 سنوات المحاسب بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2016. تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 90 و 100 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب). سيتم نشر هذا السعر المرجعي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بتاريخ 14 يونيو 2016. ينشر سعر الفائدة الإسمي المعتمد داخل أجل أقصاه 23 يونيو 2016 من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.
طريقة الحساب	يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 10 سنوات (أساس حسابي).
علاوة المخاطرة	بين 90 و 100 نقطة أساس
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 يونيو من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 28 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.
	ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية : القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي
إدراج السندات	سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر "C" ، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع

طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 23 يونيو 2016 بمقصورة السندات تحت الرمز 990194 والشريط OBCEE.

وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب أن يفوق أو يساوي المبلغ الإجمالي المخصص للشطرين "C" و "D" 20 000 000 درهم.

وإذا كان عند إقفال فترة الاكتتاب، مجموع المبالغ للشطرين "C" و "D" أقل من 20 000 000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الأشرطة.

مسطرة الإدراج الأول

سيتم إدراج الشطر "C" من خلال إدراج مباشر طبقاً للمادتين 1.2.6 و 1.2.22 من النظام العام لبورصة القيم.

تسديد الأصل

سيخضع الشطر "C" غير المدرج في بورصة الدار البيضاء لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، تابعا للديون الأخرى.

التسديد المسبق

يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار .

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب. في حالة الإلغاء، يجب على المصدر إعلام البورصة بالسندات الملغاة.

BMCE Capital Bourse الهيئة المكلفة بتسجيل العملية في بورصة الدار البيضاء

قابلية تداول السندات تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر "C" قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء.

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.

التماثل السابق

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع الشطر "C" والسندات التابعة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية في وقت سابق.

التماثلات اللاحقة

إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكنتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس المرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية إصدارها لاحقاً في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.

الإبقاء على الاقتراض في رتبته

يلتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكنه إصدارها لاحقاً من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص، مهما كانت الأسباب.

ضمان التسديد

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

عين المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 6 يونيو 2016 السيد حماد الجواهري وكيلاً مؤقتاً لحاملي السندات التابعة للأشطر A و B و C و D طبقاً للمقتضيات القانونية في هذا المجال. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للأشطر A و B و C و D من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في نفس الكتلة الواحدة.

تمثيل كتلة حاملي السندات

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

القانون المغربي

القانون المطبق

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة

خصائص الشطر D (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة و مدرجة في بورصة الدار البيضاء)

سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.	طبيعة السندات
سندات تابعة لحاملها	الشكل القانوني
2 000 000 000 درهم	المبلغ الأقصى للشطر
20 000 سند تابعي	العدد الأقصى للسندات المصدرة
100 000 درهم	القيمة الإسمية لكل سند
10 سنوات	أجل الاقتراض
من 16 يونيو 2016 إلى 20 يونيو 2016 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية	فترة الاكتتاب
28 يونيو 2016	تاريخ الانتفاع
28 يونيو 2026	تاريخ الاستحقاق
100% أي 100 000 درهم عند تاريخ الاكتتاب	سعر الإصدار
مناقصة على الطريقة الفرنسية	طريقة التخصيص
سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا	سعر الفائدة الإسمي
<p>بالنسبة للسنة الأولى، يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد اعتمادا على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 13 يونيو 2016. تضاف إليه علاوة المخاطرة ما بين 85 و 95 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب).</p> <p>سيتم نشر هذا السعر المرجعي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية بتاريخ 14 يونيو 2016.</p> <p>ينشر سعر الفائدة الإسمي المعتمد داخل أجل أقصاه 23 يونيو 2016 من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.</p> <p>وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، وذلك خمسة أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي.</p> <p>ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ما بين 85 و 95 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب) ويتم تبليغه لحاملي السندات 5 أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي.</p>	
	طريقة الحساب

عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد سعر الفائدة المرجعي المعتمد حسب الكيفيات التالية :

- يحدد سعر الفائدة المرجعي بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا

المسجل أو المحتسب بمنهج الاستقطاب الخطي في منحى أسعار الفائدة للسوق الثانوية كما أصدره بنك المغرب، وذلك خمسة أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي. ويتم هذا الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعاً (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

$$(((\text{السعر الحسابي} + 1) ^ (k / \text{عدد الأيام الصحيح} *)) - 1) \times k / 360 ;$$

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوماً

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ما بين 85 و 95 نقطة أساس (تحدد عند إغلاق فترة الاكتتاب).

بين 85 و 95 نقطة أساس

علاوة المخاطرة

تاريخ تحديد سعر الفائدة

تتم مراجعة القسيمة سنوياً في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 يونيو من كل سنة.

ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف مؤسسة الإصدار لبورصة الدار البيضاء داخل أجل 5 أيام عمل في البورصة قبل التاريخ السنوي للاقتراض.

سيتم نشر سعر الفائدة المراجع في نشرة الإدراج ببورصة الدار البيضاء

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنوياً تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 28 يونيو من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 28 يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية بتسديد رأس المال. ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

ستحتسب الفوائد تبعاً للصيغة التالية :

$$\text{القيمة الإسمية} \times \text{سعر الفائدة الإسمي} \times \text{عدد الأيام المضبوط} / 360$$

إدراج السندات

سيتم إدراج السندات التابعة من الشطر "D" ، في بورصة الدار البيضاء كما ستشكل موضوع طلب موافقة في مقصورة السندات ببورصة الدار البيضاء. ويحدد تاريخ إدراجها في 23 يونيو 2016 بمقصورة السندات تحت الرمز 990195 والشريط OBCEF.

وللإدراج في بورصة الدار البيضاء، يجب أن يفوق أو يساوي المبلغ الإجمالي المخصص للشطرين "C" و "D" 20 000 000 درهم.

وإذا كان عند إقفال فترة الاكتتاب، مجموع المبالغ للشطرين "C" و "D" أقل من 20 000 000 درهم، سيتم إلغاء الاكتتابات المتعلقة بهذه الأشرطة.

سيتم إدراج الشطر "D" من خلال إدراج مباشر طبقاً للمادتين 1.2.6 و 1.2.22 من النظام العام لبورصة القيم.

مسطرة الإدراج الأول

سيخضع الشطر "D" غير المدرج في بورصة الدار البيضاء لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي.

تسديد الأصل

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية خلال مدة

الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية، تابعا للديون الأخرى.

التسديد المسبق

يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية القيام خلال كامل مدة الاقتراض التسديد المسبق للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار .

بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ولا يمكن بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها إلا بعد موافقة بنك المغرب.

الهيئة المكلفة بتسجيل العملية في بورصة الدار البيضاء

BMCE Capital Bourse

تعتبر السندات التابعة المخصصة للشطر الشطر "D" قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء.

لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.

قابلية تداول السندات

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع الشطر B والسندات التابعة التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية في وقت سابق.

التماثل السابق

إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يفتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

التماثلات اللاحقة

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.

رتبة الاقتراض

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية ، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس المرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.

الإبقاء على الاقتراض في رتبته

يلتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعة أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث

رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا الاقتراض.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص، مهما كانت الأسباب.	ضمان التسديد
لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف	التصنيف

بتاريخ	المنعقد	الإداري	المجلس	عين	تمثيل كتلة حاملي السندات
6 يونيو 2016				السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات التابعة للأشطر A و B و C و D طبقا للمقتضيات القانونية في هذا المجال. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للأشطر A و B و C و D من هذا الإصدار، التي يتم تجميعها في نفس الكتلة الواحدة.	

علاوة على ذلك، يلتزم المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

القانون المغربي	القانون المطبق
المحكمة التجارية للدار البيضاء	المحكمة المختصة

2. أهداف العملية

من خلال هذه العملية، يسعى البنك المغربي للتجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:

- تحفيز تقوية الأموال الذاتية التكميلية من المستوى الثاني للبنك المغربي للتجارة الخارجية؛
- تمويل العمليات الاعتيادية المتعلقة بممارسة نشاط البنك المغربي للتجارة الخارجية؛
- تمويل التطور الدولي للبنك المغربي للتجارة الخارجية؛
- دعم مخطط التنمية سواء في المغرب أو أوروبا أو إفريقيا

وسيمت تصنيف الأموال المحصلة ضمن الأموال الذاتية التكميلية من المستوى الثاني حسب المعنى المحدد في منشور بنك المغرب رقم 14/G/2013.

3. الجدول الزمني للعملية

يتم فتح الاكتتابات لدى الهيئة المكلفة بالتوظيف. ويحدد الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	المراحل	الأجل
1	توصل بورصة الدار البيضاء بملف كامل عن العملية	7 يونيو 2016
2	إصدار بورصة الدار البيضاء للإشعار بالموافقة	9 يونيو 2016
3	توصل بورصة الدار البيضاء ببيان المعلومات مؤثر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل قبل 12h00 زوالا	9 يونيو 2016
4	نشر الإعلان المتعلق بإدراج السندات المصدرة في إطار الشطرين "C" و "D" بنشرة الإدراج ببورصة الدار البيضاء	9 يونيو 2016
5	نشر ملخص بيان المعلومات في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	10 يونيو 2016
6	معاينة سعر الفائدة لبنك المغرب	13 يونيو 2016
7	نشر سعر الفائدة في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	14 يونيو 2016
8	فتح فترة الاكتتاب	16 يونيو 2016
9	إغلاق فترة الاكتتاب	20 يونيو 2016
10	تخصيص السندات (بيان نهائي)	20 يونيو 2016
11	توصل بورصة الدار البيضاء بنتائج العملية وسعر الفائدة الاسمي المعتمد قبل 10h00 صباحا	21 يونيو 2016
12	نشر سعر الفائدة الاسمي المعتمد في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	23 يونيو 2016
13	إدراج السندات الإعلان عن نتائج العملية بنشرة الإدراج تسجيل العملية في البورصة	23 يونيو 2016
14	التسديد/التسليم	28 يونيو 2016
15	نشر نتائج العملية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	30 يونيو 2016

2. تقديم البنك المغربي للتجارة الخارجية

1. معلومات عامة

اسم الشركة	البنك المغربي للتجارة الخارجية
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 49 80 04/03
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bmcebank.co.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	27 129 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 5 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 14-193-1 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها :
	<ul style="list-style-type: none"> ➤ القيام بجميع عمليات البنك والصراف والخرينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛ شراء وبيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ➤ القيام بجميع التوظيفات والاكنتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالناجز أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ➤ أخذ وامتلاك وتدبير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ➤ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة (31 دجنبر 2015)	1 794 633 900 موزع على 179 463 390 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة الخارجية.

لائحة النصوص القانونية المطبقة :

- باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه.
- بحكم نشاطه ، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية لظهير شريف رقم 1-14-193 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛
- باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :
- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 211-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 ؛
 - النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 88-499 صادر في 27 يوليوز 1998 ومعدل بموجب قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1960 صادر في 30 أكتوبر 2001. وتم تعديل هذا الأخير بواسطة تعديل يونيو 2004 ودخل حيز التنفيذ في 22 نونبر 2004 وكذا القرار رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 ؛
 - ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتهما كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 .
 - النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-822 صادر في 14 أبريل 2008.
 - ظهير شريف 3-95-1 صادر في 24 شعبان 1415 بتنفيذ القانون رقم-94 . 35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول.
 - ظهير شريف رقم 1.96.246 صادر في 29 من شعبان 1417 (9 يناير 1997). بتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛
 - النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛
 - ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛
 - منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
 - منشور بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادرة في 30 يناير 1996 المتعلقة بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي.
- تخضع الشركة كذلك للقانون 94-35 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول

النظام الجبائي يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %) .
المحكمة المختصة في حالة نزاع المحكمة التجارية للدار البيضاء

2. بنية المساهمين

يبلغ رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية من 1 794 633 900 موزعا على 179 463 390 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد.

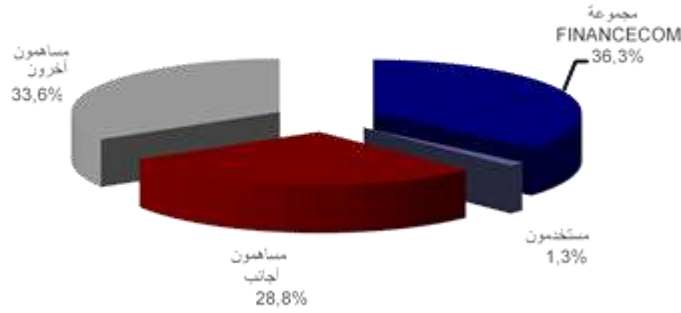
والى غاية 31 مارس 2016، تتشكل بنية المساهمين في رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية على الشكل التالي :

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
كتلة التحكم	65 154 539,00	36,31%	36,31%
الملكية الوطنية للتأمين*	53 541 983	29,83%	29,83%
بنينانس كوم	10 705 351	5,97%	5,97%
SFCM	907 205	0,51%	0,51%
مساهمات قارة	85 370 827,00	47,57%	47,57%
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	47 029 054	26,21%	26,21%
صندوق الإيداع والتببير	17 138 328	9,55%	9,55%
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين/التعاضدية المركزية	9 220 533	5,14%	5,14%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	7 348 804	4,09%	4,09%
BES VIDA	4 634 108	2,58%	2,58%
مساهمون آخرون	28 938 024,00	16,12%	16,12%
موظفو البنك المغربي للتجارة الخارجية	2 349 803	1,31%	1,31%
أسهم متداولة في السوق	26 588 221	14,82%	14,82%
المجموع	179 463 390	100,00%	100,00%

(*) خارج هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة المخصصة للملكية الوطنية للتأمين

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

بنية المساهمين إلى غاية متم مارس 2016



المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

3. المجلس الإداري

يدير البنك المغربي للتجارة الخارجية مجلس إداري يتكون من عشرة أعضاء ويترأسه السيد عثمان بنجلون، الرئيس المدير العام

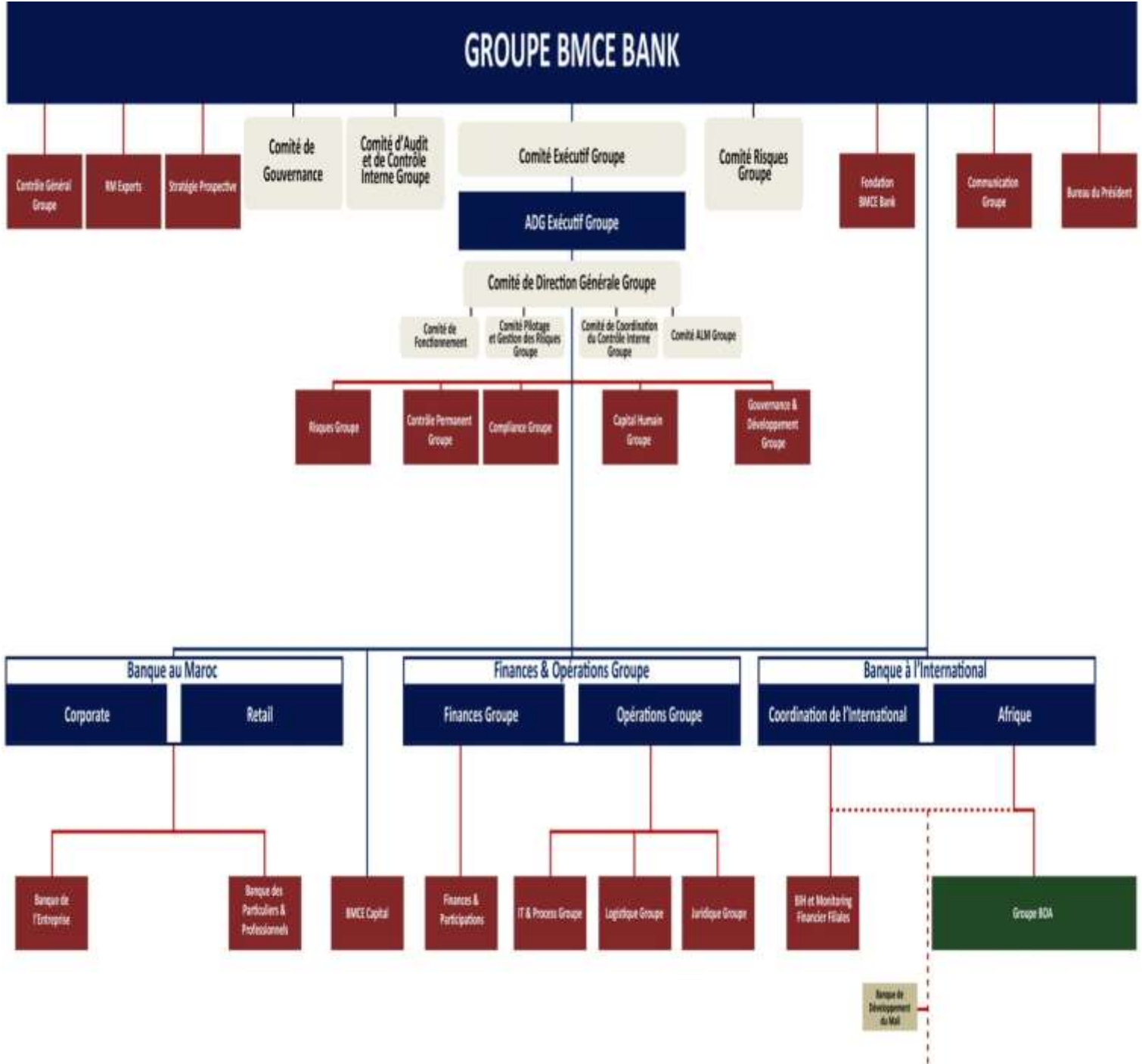
القرابة	انقضاء مدة التعيين	تاريخ التعيين	أعضاء المجلس الإداري
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2018	1995	السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2019	2005	BANQUE FEDERATIVE DU CREDIT MUTUEL يمثله السيد <i>Michel LUCAS</i>
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021*	2010	صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد عبد اللطيف زغنون
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2018	1995	الملكية الوطنية للتأمين يمثلها السيد عز الدين جسوس
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2020	2001	فينانس كوم يمثلها السيد زهير بنسعيد
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021**	2016	السيد François HENROT متصرف مستقل
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021**	2016	السيد Brian C.Mck. HENDERSON متصرف مستقل
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021**	2016	السيد Philippe DE FONTAINE VIVE متصرف مستقل
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021**	2016	السيد Christian DE BOISSIEU متصرف مستقل
لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء	الجمعية العامة العادية التي سبقت في حسابات السنة المالية 2021**	2004	السيد إبراهيم بنجلون التويامي متصرف مدير عام منتخب

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

(*) أقر مجلس الإدارة بتاريخ 25 مارس 2016 على الجمعية العامة التي ستبث في حسابات السنة المالية 2015 تجديد مدة انتداب صندوق الإيداع والتدبير الذي يمثله السيد عبد اللطيف زغنون والسيد إبراهيم بنجلون التومي المدير العام المنتدب، وذلك لمدة 6 سنوات، أي إلى غاية الجمعية العامة للمساهمين التي ستبث في حسابات السنة المالية 2021.

(**) كما أقر مجلس الجمعية العامة المذكورة تعيين 4 متصرفين جدد وذلك لمدة 6 سنوات، أي إلى غاية الجمعية العامة للمساهمين التي ستبث في حسابات السنة المالية 2021.

4. الهيكل التنظيمي للبنك المغربي للتجارة الخارجية (يناير 2016)



5. نشاط البنك المغربي للتجارة الخارجية
تطور القروض

خلال المدة التي شملتها المراجعة، تطورت قروض الزبناء على الشكل التالي :

التطور	2015	التطور 14/ 13	2014	2013	
27,6%	24 495	19,9%	19 190	16 005	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
14,0%	113 329	-3,2%	99 394	102 648	حقوق على الزبناء
8,6%	29 833	4,6%	27 462	26 251	قروض الخزينة
11,1%	9 329	11,2%	8 396	7 548	قروض الاستهلاك
1,6%	15 886	-1,1%	15 643	15 810	قروض للتجهيز
4,2%	36 320	4,5%	34 852	33 360	القروض العقارية
79,1%	18 885	-38,4%	10 547	17 135	القروض الأخرى
	0	NS	-	-	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-5,3%	717	6,9%	757	708	فوائد مستحقة للاستلام
35,8%	2 358	-5,4%	1 737	1 836	الحقوق معلقة الأداء
16,2%	137 824	-0,1%	118 584	118 654	مجموع القروض

تطور توزيع القروض

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية - نشاط مجمع

إلى غاية متم سنة 2015، ارتفع جاري القروض بنسبة 16,2% ليبلغ 137 824 مليون. ويشمل هذا التطور أساسا :

- ارتفاع الديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 27,6% لتصل إلى 24 495 مليون درهم ؛
- ارتفاع القروض الأخرى بنسبة 79,1% لتصل إلى 18 885 مليون درهم ؛
- تطور قروض الخزينة بنسبة 8,6% لتصل إلى 29 833 مليون درهم ؛
- ارتفاع القروض العقارية بنسبة 4,2% لتصل إلى 36 320 مليون درهم ؛
- تراجع الحقوق معلقة الأداء بنسبة 35,8% لتصل إلى 2 358 مليون درهم.

تجدر الإشارة إلى أن القروض العقارية وقروض الخزينة تمثل لوحدها أكثر من نصف مجموع القروض.

تطور ودائع الزبناء

خلال الفترة 2013-2015، تطورت ودائع الزبناء على الشكل التالي :

التطور	2015	التطور 14/ 13	2014	2013	
9,4%	61 704	5,1%	56 389	53 658	حسابات عند الطلب دائنة
6,4%	20 735	5,2%	19 485	18 516	حسابات الاذخار
15,4%	29 138	7,5%	25 249	23 485	ودائع لأجل
6,8%	9 025	32,4%	8 448	6 382	حسابات دائنة أخرى
13,5%	604	-5,3%	532	562	فوائد مستحقة للأداء
10,1%	121 206	7,3%	110 102	102 603	مجموع وديان الزبناء

تطور توزيع الودائع

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية - نشاط مجمع

في سنة 2015، سجلت وديان الزبناء ارتفاعا نسبته 10,1% لتصل إلى 121 206 مليون درهم تضمن أساسا تحسنا في الحسابات الدائنة عند الطلب بنسبة 9,4% لتصل إلى 61 704 مليون (50,9%) إضافة إلى ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 15,4% لتصل إلى 29 138 مليون درهم .

3. البيانات المالية

الحصيلة الموطدة إلى غاية 31 دجنبر 2015

الأصول حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية			تصنيفات	31/12/2015	دجنبر 2014
الأصول					
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية	4.1	10 403 090	9 966 747		
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	4.2	25 760 228	28 609 790		
أدوات التغطية المشتقة		7 207	-		
أصول مالية متاحة للبيع	4.3	6 846 572	4 891 427		
القروض و الديون على مؤسسات الائتمان و ما يماثلها	4.4	20 971 036	16 072 610		
القروض و الديون على الزبناء	4.5	173 279 696	155 152 943		
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة		-	-		
الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق	4.7	24 559 458	18 153 337		
الضريبة المستحقة الدفع - أصول	4.8	63 550	199 008		
الضريبة المؤجلة - أصول	4.8	473 814	445 733		
حسابات التسوية وأصول أخرى	4.9	5 364 187	4 978 851		
أصول غير جارية موجهة للتقويت		-	-		
حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	4.10	585 787	513 766		
العقارات الاستثمارية	4.11	3 035 131	835 047		
الأصول الثابتة الملموسة	4.11	6 516 029	5 847 075		
الأصول الثابتة غير الملموسة	4.11	703 525	744 273		
فوارق الامتلاك	4.12	852 310	832 470		
مجموع الأصول		279 421 620	247 243 077		
الخصوم					
البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية	4.2	2 046 594	2 745 648		
الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة		-	2 018		
أدوات التغطية المشتقة		-	-		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان و ما يماثلها	4.4	51 176 027	33 142 978		
ديون تجاه الزبناء	4.5	178 255 021	161 268 876		
سندات المديونية المُصنَّرة	4.6	8 967 697	13 170 353		
فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة		-	-		
الضريبة الجارية - خصوم	4.8	131 027	55 341		
الضريبة المؤجلة - خصوم	4.8	1 130 452	1 099 810		

7 636 569	6 315 040	4.9	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-		ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتقويت
-	-		المخصصات الاحتياطية - تقنيات عقود التأمين
523 011	650 913	4.13	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
-	-		إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
6 795 304	8 639 297	4.6	ديون تابعة
226 439 908	257 312 068		مجموع الديون
12 488 381	12 899 418		رأس المال و احتياطات مرتبطة
-	-		احتياطات موطة
1 481 861	2 101 501		- حصة المجموعة
4 000 114	4 381 320		- حصة الأقلية
149 436	65 587		أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
- 8 802	6 996		أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية
-	-		صافي الأرباح للسنة المالية
1 943 864	1 955 535		- حصة المجموعة
748 315	699 195		- حصة الأقلية
20 803 169	22 109 552		مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
247 243 077	279 421 620		مجموع الخصوم

الحصيلة الموطدة إلى غاية 31 دجنبر 2014

2013 دجنبر	31/12/2014	تصنيفات	الأصول حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
			الأصول
11 939 091	9 966 747	4.1	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
28 223 948	28 609 790	4.2	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
-	-		أدوات التغطية المشتقة
3 319 804	4 891 427	4.3	أصول مالية متاحة للبيع
18 145 727	16 072 610	4.4	القروض و الديون على مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
149 374 957	155 152 943	4.5	القروض و الديون على الزبناء
-	-		فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
12 536 742	18 153 337	4.7	الاستثمارات الممتلئة حتى أجل الاستحقاق
92 432	199 008	4.8	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
257 635	445 733	4.8	الضريبة المؤجلة - أصول
4 317 433	4 978 851	4.9	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-		أصول غير جارية موجهة للتقويت
472 624	513 766	4.10	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
947 602	835 047	4.11	العقارات الاستثمارية
5 465 769	5 847 075	4.11	الأصول الثابتة الملموسة
770 522	744 273	4.11	الأصول الثابتة غير الملموسة
832 470	832 470	4.12	فوارق الامتلاك
236 696 756	247 243 077		مجموع الأصول

2013 دجنبر	31/12/2014	تصنيفات	الخصوم
68 253	-		الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
2 437 494	2 745 648	4.2	الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
-	2 018		أدوات التغطية المشتقة
35 068 715	33 142 978	4.4	ديون تجاه مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
148 790 337	161 268 876	4.5	ديون تجاه الزبناء
12 451 775	13 170 353	4.6	سندات المديونية المُصَنَّرَة
-	-		فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
94 368	55 341	4.8	الضريبة الجارية - خصوم
989 759	1 099 810	4.8	الضريبة المؤجلة - خصوم
11 380 363	7 636 569	4.9	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-		ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتقويت

-	-		المخصصات الاحتياطية -تقنيات عقود التأمين
456 573	523 011	4.13	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
-	-		إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
5 815 661	6 795 304	4.6	ديون تابعة
217 553 298	226 439 908	-	مجموع الديون
12 104 178	12 488 381	-	رأس المال و احتياطات مرتبطة
-	-		احتياطات موطة
1 456 083	1 481 861		- حصة المجموعة
3 612 458	4 000 114		- حصة الأقليات
107 914	149 436		أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
-	8		أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية
-	802		
			صافي الأرباح للسنة المالية
1 230 796	1 943 864		- حصة المجموعة
649 807	748 315		- حصة الأقلية
19 143 458	20 803 169	-	مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
236 696 756	247 243 077	-	مجموع الخصوم

الحصيلة الموطدة إلى غاية 31 دجنبر 2013

بآلاف الدراهم

2012 دجنبر	31/12/2013	تصنيفات	الأصول حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
			الأصول
	11 939 091	4.1	قيم الصندوق و البنوك المركزية و الخزينة العامة و مصلحة الشيكات البريدية
	28 223 948	4.2	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة
	-		أدوات التغطية المشتقة
	3 319 804	4.3	أصول مالية متاحة للبيع
	18 145 727	4.4	القروض و الديون على مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
	149 374 957	4.5	القروض و الديون على الزبناء
	-		فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
	12 536 742	4.7	الاستثمارات المملوكة حتى أجل الاستحقاق
	92 432	4.8	الضريبة المستحقة الدفع - أصول
	257 635	4.8	الضريبة المؤجلة - أصول
	4 317 433	4.9	حسابات التسوية و أصول أخرى
	-		أصول غير جارية موجهة للتقويت
	472 624	4.10	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
	947 602	4.11	العقارات الاستثمارية
	5 465 769	4.11	الأصول الثابتة الملموسة
	770 522	4.11	الأصول الثابتة غير الملموسة
	832 470	4.12	فوارق الامتلاك
	236 696 756		مجموع الأصول

2012 دجنبر	2013 دجنبر	تصنيفات	الخصوم
	68 253		الأبنك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البريدية
	2 437 494	4.2	الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة
	-		أدوات التغطية المشتقة
	35 068 715	4.4	ديون تجاه مؤسسات الائتمان و ما يماثلها
	148 790 337	4.5	ديون تجاه الزبناء
	12 451 775	4.6	سندات المديونية المُصدرة
	-		فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
	94 368	4.8	الضريبة الجارية - خصوم
	989 759	4.8	الضريبة المؤجلة - خصوم

	11 380 363	4.9	حسابات التسوية وخصوم أخرى
	-		ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتقويت
	-		المخصصات الاحتياطية -تقنيات عقود التأمين
	456 573	4.13	المخصصات الاحتياطية للمخاطر و المصاريف
	-		إعانات، صناديق عمومية مخصصة، و صناديق خاصة للضمان
	5 815 661	4.6	ديون تابعة
	217 553 298	-	مجموع الديون
	12 104 178	-	رأس المال و احتياطات مرتبطة
	-		احتياطات موطدة
	1 456 083		- حصة المجموعة
	3 612 458		- حصة الأقلية
	107 914		أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
	- 17 778	4,7%	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية
			صافي الأرباح للسنة المالية
	1 230 796		- حصة المجموعة
	649 807		- حصة الأقلية
	19 143 458	-	مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
	236 696 756		مجموع الخصوم

حساب العائدات والتكاليف إلى غاية 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

31 دجنبر 2014	31 دجنبر 2015	تصنيفات	
12 701 901	13 502 956		فوائد وعائدات مماثلة
- 4 959 094	- 4 962 142		فوائد وتكاليف مماثلة
7 742 807	8 540 814	2.1	هامش الفوائد
2 247 263	2 290 577		عمولات محصلة
- 333 395	- 339 423		عمولات مدفوعة
1 913 868	1 951 154	2.2	هامش على العمولات
1 093 341	441 412	2.3	صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
100 886	211 536	2.4	صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
1 194 227	652 948		نتيجة أنشطة السوق
1 022 668	1 044 522	2.5	عائدات الأنشطة الأخرى
- 376 343	- 372 633	2.5	تكاليف الأنشطة الأخرى
11 497 227	11 816 805		العائد الصافي البنكي
- 5 827 763	- 6 261 222	2,9	التكاليف العامة للاستغلال
- 666 100	- 672 006	2,9	مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
5 003 364	4 883 577		النتيجة الإجمالية للاستغلال
- 1 778 322	- 1 439 956	2.6	تكلفة المخاطرة
3 225 042	3 443 621		نتيجة الاستغلال
81 621	97 733		حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
17 306	74 609	2.7	صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
-	-		تغيرات قيم فوارق الاقتناء
3 323 969	3 615 963		النتيجة قبل احتساب الضرائب
- 631 790	- 961 233	2.8	ضرائب على الأرباح
2 692 179	2 654 730		النتيجة الصافية
748 315	699 195		الأرباح خارج المجموعة

1 943 864	1 955 535		النتيجة الصافية حصة المجموعة
10,83	10,90		النتيجة حسب السهم (بالدرهم)
10,83	10,90		النتيجة المخففة حسب السهم (بالدرهم)

حساب العائدات والتكاليف إلى غاية 31 دجنبر 2014

(بآلاف الدراهم)

تصنيفات		31 دجنبر 2013	31 دجنبر 2014	
11 446 765	12 701 901	-	-	فوائد وعائدات مماثلة
- 4 801 885	- 4 959 094	-	-	فوائد وتكاليف مماثلة
6 644 880	7 742 807	2.1		هامش الفوائد
2 206 721	2 247 263	-		عمولات محصلة
- 459 319	- 333 395	-		عمولات مدفوعة
1 747 402	1 913 868	2.2		هامش على العمولات
798 364	1 093 341	2.3		صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
162 635	100 886	2.4		صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
960 999	1 194 227	-		نتيجة أنشطة السوق
896 079	1 022 668	2.5		عائدات الأنشطة الأخرى
- 358 334	- 376 343	2.5		تكاليف الأنشطة الأخرى
9 891 026	11 497 227	-		العائد الصافي البنكي
- 5 300 375	- 5 827 763	2,9		التكاليف العامة للاستغلال
- 654 657	- 666 100	2,9		مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة
3 935 994	5 003 364	-		النتيجة الإجمالية للاستغلال
- 1 295 268	- 1 778 322	2.6		تكلفة المخاطرة
2 640 726	3 225 042	-		نتيجة الاستغلال
69 089	81 621			حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
12 207	17 306	2.7		صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى
-	-			تغيرات قيم فوارق الاقتناء
2 722 022	3 323 969	-		النتيجة قبل احتساب الضرائب
- 841 419	- 631 790	2.8		ضرائب على الأرباح
1 880 603	2 692 179	-		النتيجة الصافية
649 807	748 315			الأرباح خارج المجموعة
1 230 796	1 943 864	-		النتيجة الصافية حصة المجموعة
6,9	10,8	-		النتيجة حسب السهم (بالدرهم)
6,9	10,8	-		النتيجة المخففة حسب السهم (بالدرهم)

حساب العائدات والتكاليف إلى غاية 31 دجنبر 2013

(بآلاف الدراهم)

تصنيفات	31 دجنبر 2013	31 دجنبر 2012
فوائد وعائدات مماثلة	11 446 765	-
فوائد وتكاليف مماثلة	- 4 801 885	-
هامش الفوائد	6 644 880	2.1
عمولات محصلة	2 206 721	-
عمولات مدفوعة	- 459 319	-
هامش على العمولات	1 747 402	2.2
صافي الأرباح و الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	798 364	2.3
صافي الأرباح و الخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع	162 635	2.4
نتيجة أنشطة السوق	960 999	-
عائدات الأنشطة الأخرى	896 079	2.5
تكاليف الأنشطة الأخرى	- 358 334	2.5
العائد الصافي البنكي	9 891 026	-
التكاليف العامة للاستغلال	- 5 300 375	2,9
مخصصات الإهلاكات و انخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة و غير الملموسة	- 654 657	2,9
النتيجة الإجمالية للاستغلال	3 935 994	-
تكلفة المخاطرة	- 1 295 268	2.6
نتيجة الاستغلال	2 640 726	-
حصة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية	69 089	-
صافي الأرباح و الخسائر على أصول أخرى	12 207	2.7
تغيرات قيم فوارق الاقتناء	-	-
النتيجة قبل احتساب الضرائب	2 722 022	-
ضرائب على الأرباح	- 841 419	2.8
النتيجة الصافية	1 880 603	-
الأرباح خارج المجموعة	649 807	-
النتيجة الصافية حصة المجموعة	1 230 796	-
النتيجة حسب السهم (بالدرهم)	6,9	-
النتيجة المخففة حسب السهم (بالدرهم)	6,9	-

4. المخاطر المرتبطة بالبنك وقطاعه

1. تدبير مخاطر الطرف المقابل

ارتفعت القروض الموزعة (للزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) إلى 194,2 مليار درهم في سنة 2015 مقابل 171,2 مليار درهم في السنة السابقة.

ويعتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية تطوير نطاق تدخله أكثر فأكثر في قطاع المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة، باعتبار أن هذا المجال يدر هوامش أفضل ويقدم العديد من الفرص ليس فقط المتعلقة بالقروض البنكية وإنما كذلك على مستوى الخدمات الاستشارية الخاصة بالتمويل وإعادة الهيكلة.

ويذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكمة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- لجنة الإدارة العامة، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير المخاطر، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر المجموعة ولجنة توجيه وتدبير مخاطر البنك المغربي للتجارة الخارجية. وتتأكد هاتان اللجنتان المنبثقتان عن لجنة الإدارة العامة من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة و تخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات داخل البنوك...).

يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. فضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار

مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

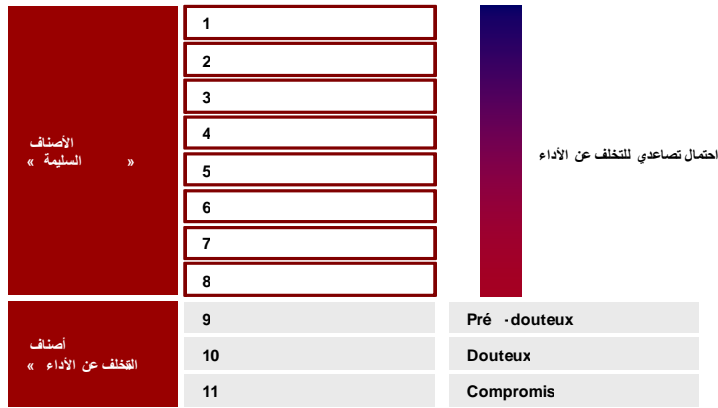
في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي :

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
- صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء

وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

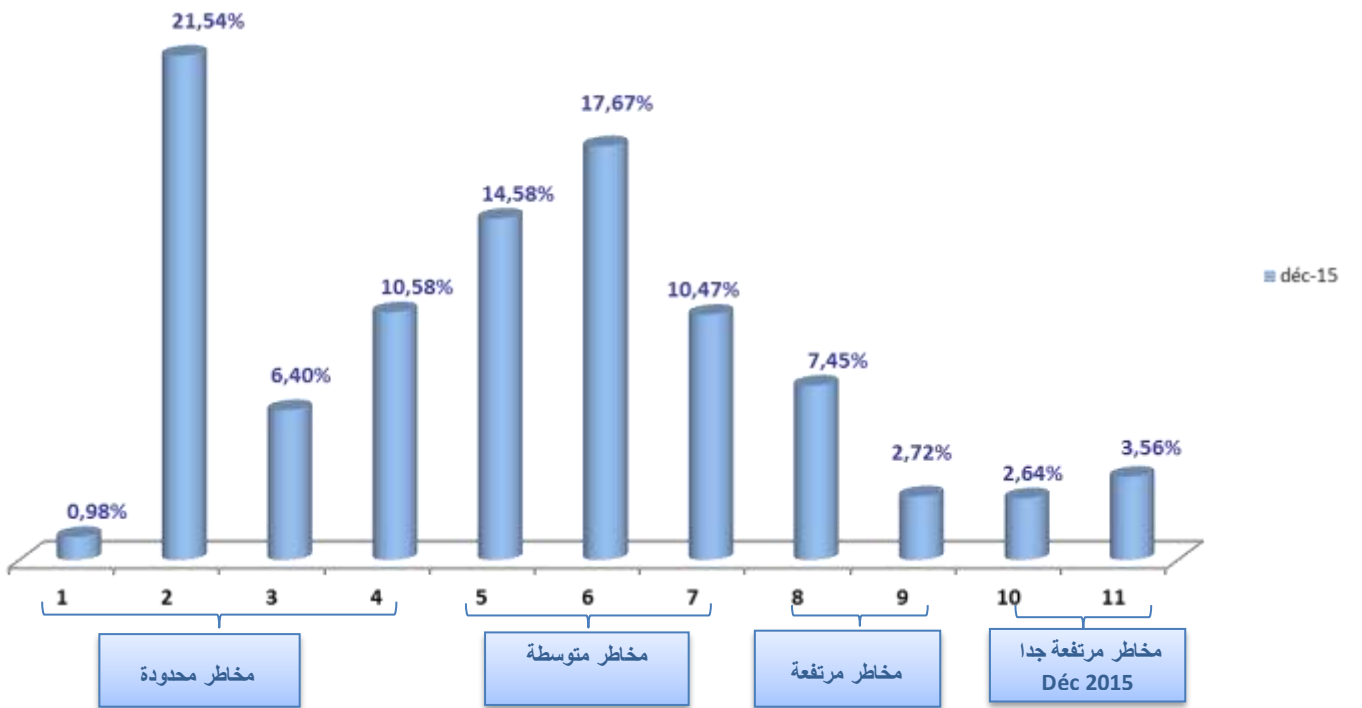
التعريف	الصنف	الفئة	
مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة	1	مخاطر محدودة	درجة الاستثمار
مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة	2		
يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع	3		
مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده ؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل	4	مخاطر متوسطة	
مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط	5		
قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة	6		
قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة	7	مخاطر مرتفعة	
قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات	8		

أقل من درجة الاستثمار	9	عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية
مخاطر مرتفعة جدا	10	مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد و رأس المال
	11	تخلف كلي عن أداء الفوائد و رأس المال



المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

تتوزع التعهدات حسب أصناف المخاطر إلى غاية 31 دجنبر 2015 على الشكل التالي :



2. مخاطر نسب الفائدة و السيولة

أ. مناهج اتخاذ القرار في مجال تدبير الأصول والخصوم

تتولى لجنة ALCO مهمة الإشراف على تدبير مخاطر نسب الفائدة والسيولة وتتوصل بشكل منتظم بتقارير حول الامتثال للحدود الأقصى وخطوط التصرف الموضوعة.

تقوم لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية بدراسة إطار تدبير السياسات الرئيسية في مجال نسبة السيولة وتقوم بعرضها على موافقة المجلس الإداري.

يصادق المجلس الإداري على إطار التدبير ويتم إخباره بوضعية نسب الفائدة والسيولة للبنك المغربي للتجارة الخارجية.

وضمن قطب المالية، يسهر قسم تدبير الأصول والخصوم على إعداد سياسات واستراتيجيات ومخططات استعجالية في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة والسيولة كما يوصي ويراقب الحدود القصوى المندرجة في هذا الإطار.

ب. مخاطر السيولة العامة

بلغ معامل السيولة 110% مع متم دجنبر 2015 هو ما يفوق الحدود التنظيمية لبنك المغرب البالغة في 100%.

إلى غاية متم دجنبر 2015، سجل فارق السيولة في أفق 12 شهرا فائضا في السيولة قدره + 10,4 مليار درهم مقابل + 11,9 مليار درهم مع متم دجنبر 2014.

ت. مخاطر نسب الفائدة العامة

خلصت نتائج اختبارات الضغط المنجزة في 31 دجنبر 2015 والمتعلقة بتأثيرات تغير في نسب الفائدة بـ200 نقطة أساس على هامش الفائدة والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية إلى مطابقتها للحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO.

وبالفعل، يقدر هذا التأثير بمبلغ 53 مليون درهم أي 0.9% من العائد الصافي البنكي التوقعي لسنة 2015 والذي يقل عن الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 5%.

ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية في مواجهة أزمة للنسب بـ200 نقطة أساس بمبلغ 944 مليون درهم، أي 6.0% من الأموال الذاتية التنظيمية، وهو مستوى أقل من الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 20%.

وعليه، يبلغ فارق نسب الفائدة في أفق 12 شهرا (فائض الأصول على الخصوم بسعر فائدة قابل للمراجعة) + 3,2 مليون درهم في سنة 2015، مقابل 7,9 مليون درهم في نهاية دجنبر 2014.

3. مخاطر نسب الفائدة والسيولة (مخاطر السوق)

تحليل مخاطر السيولة

تبلغ الخصوم النقدية 18 767 مليون درهم بمدة تساوي 2,57 يوما، بينما تبلغ الأصول السائلة 36 996 مليون درهم.

من ناحية أخرى، تشير إلى أن 97,39% من قيمة أصول السندات تتكون من سندات الخزينة مما يضمن سيولة شبه كاملة . تبلغ هذه الفئة من الأصول 3 831 مليون.

تحليل مخاطر نسب الفائدة

تتشكل الأصول أساسا من السندات المكونة من سندات الخزينة وسندات الدين والسندات.

وتمول هذه الأصول أساسا من طرف خصوم قصيرة الأجل بمدة 2,57 يوما.

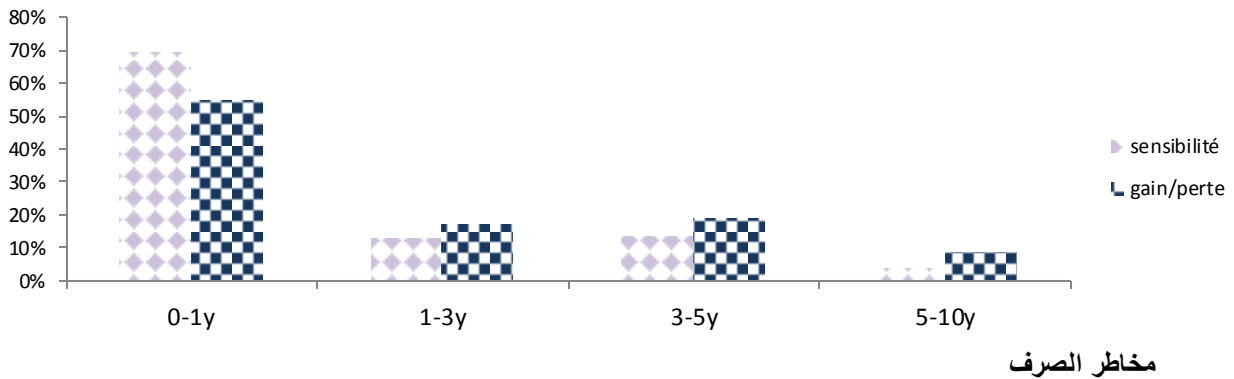
وتقدم محفظة السندات (إلى غاية 31 دجنبر 2015) نسبة للمردودية المتوسطة قدرها %2,63 بمدة متوسطة تبلغ 1,23 سنة وحساسية متوسطة تبلغ 1,20 سنة. وبلغ جاريها حسب قيمة السوق 3 933,71 مليون درهم. وترتب عن التطور الموازي لنسب الفائدة ب + 100 نقطة أساس خسارة متوسطة قدرها 45,84 مليون درهم.

وسيتجسد التطور الموازي لنسب الفائدة ب+ 200 نقطة أساس بخسارة متوسطة قدرها 90 مليون درهم.

ويقدم طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية في مختلف فئات السندات وبالتالي اختيار توقع مخاطر نسب الفائدة في مختلف الآجال.

ويوضح الرسم البياني أدناه تشكل محفظة السندات في غالبيتها من السندات ذات الأجل القصير والمتوسط.

طيف حساسية محفظة السندات للبنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية 31 دجنبر 2015



النسبة المئوية من الأموال الذاتية	مقابل القيمة بآلاف الدراهم	الوضعية من العملات*	العملات
0,15%	- 19 808	- 1 837	EUR
0,00%	32	4	LYD
0,01%	1 110	943	SEK
0,07%	- 8 914	- 898	CHF
0,00%	- 163	- 33	TND
0,10%	- 13 613	- 1 906	CAD
0,00%	430	4 648	DZD
0,03%	4 567	140	KWD
0,03%	4 325	1 640	SAR
0,09%	12 138	4 503	AED
0,01%	- 755	- 9 161	JPY
0,00%	100	69	DKK
0,00%	611	543	NOK
1,97%	- 258 271	- 26 086	USD
0,01%	1 390	95	GBP

(* أصول - خصوم بنفس العملة + / - تعهدات صافية لأجل +/- دلتنا الخيارات

- المعطيات إلى غاية 31 دجنبر 2015

المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية :

➤ بالنسبة للوضعيات الطويلة : 24 703 ألف درهم ، أي % 0.19 من الأموال الذاتية الصافية

➤ بالنسبة للوضعيات القصيرة : 301 525 ألف درهم، أي % 2.31 من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أنه بأن البنك المغربي للتجارة الخارجية يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في % 10 بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و % 20 بالنسبة لمجموع العملات.

4. المخاطر التنظيمية

نسبة الملاءة إلى غاية 31 دجنبر 2015 (بازل 3) على أساس موطن

الأصول المرجحة (بالآلاف الدراهم)	
178 444 863	مخاطر الائتمان المرجحة
10 515 339	مخاطر السوق المرجحة
19 833 301	مخاطر التشغيل المرجحة
208 793 503	مجموع الأصول المرجحة

المبلغ (بالآلاف الدراهم)	
19 744 119	الأموال الذاتية الأساسية
25 680 076	الأموال الذاتية المقبولة
208 793 503	مجموع الأصول المرجحة
12,3%	المعامل الأدنى للملاءة

المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في % 12

وتبلغ هذه النسبة % 12,3 على أساس موطن مع متم السنة المالية 2015.

5. مخاطر محفظة المساهمات

إلى غاية متم سنة 2015، بلغت المخصصات الاحتياطية لنقص القيمة، على أساس حسابات الشركة 707 مليون درهم مقابل 1,1 مليار درهم مع متم سنة 2014، أي بانخفاض قدره - 35%. وتهم المخصصات الاحتياطية الرئيسية BIH

(212 مليون درهم) ، ESFG (159 مليون درهم) ، ESI (135 مليون درهم)، حانوتي (122 مليون درهم)، EMAT (30 مليون درهم) و MAGSHORE (21,5 مليون درهم).

6. مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بكونها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو اختلال في المساطر والإمكانيات البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية قد تؤثر على حسن سير النشاط.

تطمح منظومة تدبير مخاطر التشغيل لتحقيق هدف ثلاثي :

- الوقاية وتقييم مخاطر التشغيل ؛
- تقييم عمليات المراقبة الداخلية ؛
- وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

ويمكن تحليل وتقسيم المخاطر أو خسائر التشغيل وفق أهم المحاور التالية : الأسباب ، التأثيرات (على مستوى التأثير المالي أو غيره)، التقطع، التأهيل ومستوى التحكم المصنفة حسب أنواع الأحداث المبينة في اتفاقية بازل.

7. مخاطر الدولة

تتضمن مخاطر الدولة المخاطر السياسية ومخاطر التحويل

تترتب المخاطر السياسية عموما عن عمل تقوم به حكومة بلد ما كعملية التأميم أو نزع الملكية أو عن أحداث مستقلة كحرب أو ثورة تؤثر على قدرة الزبناء للوفاء بالتزاماتهم.

يقصد بمخاطر التحويل المخاطرة المترتبة عن عدم قدرة زبون مقيم شراء عملات في بلده لكي يفي بالتزاماته في الخارج.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/012/2016 في 09 يوز 2016.

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم وفق الإجراءات المبينة في هذا الملخص.